

مناهج البحث في علم الاجتماع

Research Methods in Sociology

خديجة أحمد مسعود khadidja Ahmed Messaoud

khadidja.ahmedmessaoud@univ-alger2.dz

جامعة الجزائر 02 / الجزائر

DOI: 10.46315/1714-015-002-009

الإرسال: 2026/01/07 القبول: 2026/04/18 النشر: 2026/06/10

**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على تنوع المناهج واختلافها، ليس بين اختصاص علمي وآخر فحسب، بل حتى داخل الاختصاص الواحد نفسه، فعلم الاجتماع يتميز بتعدد مناهجه واختلافها وفق طبيعة الموضوع محل الدراسة، ويهدف البحث، والأسس النظرية التي يستند إليها الباحث، الأمر الذي جعل دراسة المناهج العلمية الصحيحة أمرا جوهريا لكل باحث أو طالب، إذ تزوده هذه المعرفة بأساس متين يمكنه من الانطلاق في رحلته البحثية، فالتسلح بأساليب ومناهج البحث العلمي منذ البداية يمنح الباحث القدرة على اكتشاف الظواهر وفهمها وتحليلها، كما يعزز من مهاراته في التنظيم المنهجي للمعلومات واستنباط النتائج بطريقة دقيقة وسليمة، بما يضمن جودة البحث ومصداقيته العلمية. كلمات مفتاحية: المنهج، البحث، الدراسة المسحية، الملاحظة، القانون.

Abstract:

This paper seeks to clarify the methodological diversification found, not only among social sciences but in the same science. If we take, e.g., sociology, we find this phenomenon which is due to the theoretical frames of reference, the goals aimed at, and the nature of the subject. This is the reason why we need to study the methods of scientific research in order to equip researchers and students with methodological tools which enable them to discover, explain and organize their subject-matter.

Keywords: method, research, observation, law.

**

1- مقدمة:

لم يعد تنوع المناهج واختلافها مقتصرًا على التمايز القائم بين الحقول العلمية المتعددة، وبات سمة بارزة داخل التخصص العلمي الواحد ذاته، وذلك بفعل التحولات العميقة التي شهدتها الإنتاج المعرفي المعاصر، فقد أفرزت ديناميات البحث العلمي، ولا سيما في العلوم الاجتماعية، جملة من المفاهيم والمتغيرات الجديدة التي لم تكن مطروحة بالحدة نفسها في السابق نتيجة لتسارع التحولات الاجتماعية، وتعمّد البنى الثقافية، وتغيّر أنماط التفكير العلمي. ومع تصاعد تأثير العولمة بوصفها إطارا كونيا شاملا، امتد أثرها إلى مختلف المجالات، وعلى رأسها مجال البحث العلمي، حيث أسهمت في إعادة تشكيل طرائق التفكير، وأعادت النظر في

أدوات التحليل وأساليب التقصي، وقد أدّى التطور الهائل في التكنولوجيا الحديثة، وما صاحبه من وسائل بحث متقدمة إلى فتح آفاق غير مسبقة أمام الباحثين مكّنتهم من اقتحام مجالات بحثية كانت تُعد في السابق مغلقة أو عصيّة على الدراسة العلمية المنظمة. ويتجلى ذلك بوضوح في دراسة الظاهرة الاجتماعية التي تتسم بطبيعتها المركبة والمتداخلة وتخضع لعوامل نفسية وثقافية واقتصادية وتاريخية متشابكة تجعل من إخضاعها لمنهج واحد أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً في بعض الحالات.

وأمام هذا الواقع المعرفي الجديد، تنبّه عدد من فلاسفة الفكر الغربي إلى ضرورة تععيد التفكير المنهجي، فبادروا إلى تأسيس ما يُعرف بعلم المناهج، بوصفه علماً مستقلاً له أصوله وقواعده ومبادئه العامة التي يمكن تعميمها على مختلف العلوم وميادين البحث، ومنذ ذلك الحين، تحوّل المنهج إلى محور اهتمام الباحثين، فانصرفوا إلى دراسته تحليلاً وتفسيراً، وسعوا إلى الكشف عن آليات توظيفه وتطبيقه في الحقول المعرفية المتنوعة، ويكمن التميّز الجوهرى لهذا العلم في كونه معياراً فاصلاً لتحديد مدى علمية المعرفة، إذ يُعد المنهج الضامن الأول لانتقال المعرفة من مستوى الانطباع والحدس إلى مستوى الدقة والموضوعية، وعليه، فإنّ جميع العلوم، بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية، تسعى باستمرار إلى ترسيخ مشروعاتها العلمية عبر تبني المناهج الحديثة وتطوير أدواتها الإجرائية، وكلما ازداد نجاحها في توظيف هذه المناهج، تعززت مكانتها العلمية وارتفعت قدرتها على تفسير الظواهر التي تدرسها، ما يجعل علم الاجتماع يطرح إشكالات منهجية مركزية تتعلق بتحديد مفهوم المنهج، وبيان معوقاته، والكشف عن أسباب تعدده، بوصفه علماً يشتغل على واقع متحوّل ومعقّد.

وضمن هذا السياق، يسعى هذا الفضاء البحثي إلى مقارنة جملة من القضايا المنهجية الأساسية، من خلال التوقف عند الخلفية المعرفية التي شكّلت أساس التفكير المنهجي، وتحديد المفاهيم المرتبطة بالمنهج ومناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مع إبراز المقصود بمنهجية البحث العلمي وأهميتها في دراسة الظواهر الاجتماعية، كما يتناول البحث العوائق التي تحول دون التطبيق الصارم للمنهج العلمي في علم الاجتماع، وصولاً إلى مناقشة إشكالية تعدد المناهج، بوصفها معضلة علمية نابعة من طبيعة الموضوع الاجتماعي ذاته وتعدّد زوايا النظر إليه.

2- نشأة تاريخ المنهج العلمي:

هيمن المنطق الأرسطي على الفكر الإنساني زمناً طويلاً، حتى غدا بمنزلة عقيدة للعقل يُحتكم إليه في تنظيم المعرفة وتوجيه فعل التفكير، ويُنظر إليه بوصفه الإطار الوحيد الذي تُستنبط من خلاله الحقائق وتُبنى به الأحكام، غير أنّ التحولات الكبرى التي عرفتتها المعرفة الإنسانية مع مطلع القرن السادس عشر، وما صاحبها من اتساع دائرة العلوم وظهور التخصصات الدقيقة واستقلالها التدريجي عن الفلسفة فرضت مراجعة جذرية لهذا الإرث

المنطقي الذي ظل قرونا خارج دائرة المساءلة، وفي خضمّ هذا التحول المعرفي، برز رينيه ديكارت بوصفه أحد أبرز الأصوات الناقدة للمنطق الأرسطي، حيث لم يتردد في زعزعة مسلّماته والدعوة إلى تأسيس منهج جديد يقوم على الشك المنهجي واليقين العقلي، إلّا أنّ نقد ديكارت -على أهميته- ظل مشدودا إلى أفق فلسفي رياضي أكثر منه علميا تجريبيا، الأمر الذي جعل مشروعه خطوة تأسيسية لا تكتمل إلا بأعمال لاحقة أكثر التصاقا بالممارسة العلمية.

وتأسيسا على ذلك، جاءت إسهامات فرانسيس بيكون لتؤكد ضرورة القطيعة مع التفكير القياسي المجرد، والدعوة إلى منهج استقرائي يقوم على الملاحظة والتجربة بوصفهما أساسا لإنتاج المعرفة، فهذا التحول المنهجي مهّد الطريق لاحقا لظهور التصور الوضعي في علم الاجتماع، كما بلوره أوجست كونت الذي سعى إلى بناء علم للمجتمع يستند إلى قوانين علمية تضاهي قوانين العلوم الطبيعية، وقد حملت الوضعية الكونية في بداياتها بُعدا نسقيا وأخلاقيا، إذ كانت تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس عقلانية، غير أنّ هذا التصور سرعان ما عرف تحوّلًا داخل السوسيولوجيا الوضعية، حيث أفسح المجال لمقاربة أكثر جزئية تُعلي من شأن الأدوات الكمية والأساليب الإحصائية، من منطلق كونها المدخل الأمثل لتشديد سوسيولوجيا علمية دقيقة. وبهذا المعنى، شكّلت وضعية كونت محاولة جادة لإرساء قوانين اجتماعية ذات طابع علمي تؤكد انتقال دراسة المجتمع من فضاء التأمل الفلسفي إلى أفق العلم المنهجي المنظم. (ميشل مان، 1999، ص141).

كما أنه لا بد أن نشير إلى أعمال أخرى لا يمكن نسيانها عند الحديث عن بدايات نشأة المنهج العلمي وهي أعمال: كارل بوبر وأعمال بوانكاري وباشلار وكلود برنار وغيرها من الأعمال ذات الصلة بالإبستمولوجيا والميتودولوجيا، ولعلنا بهذا التآرخ لنشأة المنهج العلمي لا نستنتج إلا حقيقتين:

أولهما: أنّ المنهج وليد ترسّبات فلسفية ومعرفية عديدة؛ فمن ديكارت إلى بيكون إلى كونت إلى بونكاري إلى بوبر إلى باشلار إلى كلود برنار والقائمة طویل.

ثانيهما: أنّ المنهج العلمي إنما هو أساس ظهور المرحلة العلمية الوضعية وإنهاء التأمل الفلسفي (عياد، 2006، ص34).

1.2. تعريف المفاهيم المنهج:

يُنظر إلى العلم بوصفه نسقا من المعرفة المنظمة ينطلق من معطيات الواقع ويعيد تفكيكها وفهمها وتفسير انتظامها الداخلي، والباحث العلمي قبل أن يكون فاعلا معرفيا، فهو إنسان يمتلك وعيا ورؤية سالكا في سعيه إلى الحقيقة طريقا مخصصا، أو يلتزم برنامجا منهجيا واضح المعالم يقوده بخطى محسوبة نحو إنتاج المعرفة، ويستند هذا المسار إلى جملة من القواعد

الضابطة التي توجه نشاط العقل، وتحدد آلياته في التحليل والاستنباط بما يضمن الانتقال من الملاحظة إلى النتيجة؛ فالواقع في نظر العالم ليس كتلة مبعثرة من الوقائع العشوائية، وإنما بنية منسجمة تحكمها علاقات يمكن الكشف عنها ضمن إطار تصوري أو منظور معرفي يتبناه الباحث ويتيح له في نهاية المطاف استخلاص المبادئ والقوانين العامة التي تشكل لبنات البناء النظري. وهذا النسق المتكامل من القواعد والإجراءات هو ما يُصطلح عليه بالمنهج العلمي.

وانطلاقاً من هذا الفهم، تبدّى المنهجية بوصفها المسار الدقيق والواضح الذي تنتظم عبره العملية المعرفية، سواء في بُعدها اللغوي أو الإجرائي. ففي اللغة الفرنسية، يحيل مصطلح Méthode إلى الدلالة ذاتها التي تؤكد معنى الطريق المنظم المؤدي إلى الغاية، أما على المستوى الاصطلاحي، فإنّ المنهجية تمثل القناة التي تيسّر كشف الحقيقة في الحقل العلمي مسترشدة بمجموعة من المبادئ الكلية التي تضبط سير التفكير وتوجّه عملياته المعرفية وتفرض منطقها على مراحل البحث إلى أن يبلغ الباحث نتيجة قابلة للفهم والتفسير والتعميم. (عناية، دت، ص79).

قد يقترح البعض تعريف المنهج على الوجه التالي: المنهج هو منحنى أو منطق في رؤية الأمور أو نظام في المواقف والعادات الذهنية التي تمكّن الباحث من تحديد السلوك العلم الملائم لكل وضعية ملموسة، لنتفحص هذا التعريف جيداً "فالمنحنى والمنطق في رؤية الأمور ونظام المواقف والعادات الذهنية" (إبراهيم، 2010، ص125)، يشير إلى الشكل المنهجي الذي يتخذه حضور الموضوع في المنهج، في حين يشير السلوك العلم الملائم لكل وضعية ملموسة إلى الشكل المنهجي الذي يتخذه حضور المنهج في المنهج أي السبيل والمحطات المنهجية والتقنية.

ينسجم التعريف الذي نعتمده للمنهج انسجاماً واضحاً مع جملة من التعريفات الواردة في المراجع الأساسية لعلم الاجتماع، ولا سيما تلك التي تناولت مناهج البحث في العلوم الاجتماعية؛ ففي أحد أبرز المؤلفات الصادرة باللغة الفرنسية والمتخصصة في منهجيات العلوم المجتمعية، يُعرّف المنهج بوصفه نسقاً من العمليات الذهنية التي يعتمد عليها كل علم من العلوم في سعيه المنظم إلى بلوغ الحقائق التي يتوخّاها، ولا يقتصر المنهج -وفق هذا التصور- على كونه نشاطاً فكرياً مجرداً، وإنما يتجسد كذلك في أشكال إجرائية ملموسة تتمثل في تنظيم مراحل البحث وضبط خطواته وتوجيه مساره منذ لحظة طرح الإشكالية إلى غاية الوصول إلى النتائج، وبذلك يغدو المنهج إطاراً جامعاً بين التفكير النظري والتنفيذ العملي يضمن للبحث العلمي اتساقه الداخلي وصدقته المعرفية (Grawitz (M), 1969. P285) ..

وإذا لم تكن هناك قواعد محددة سلفاً تضبط مسار العقل في سعيه إلى الحقيقة، غير أنّ خطوات التفكير جاءت منظّمة ومتسقة، فإنّنا نكون إزاء ما يُعرف بالمنهج التلقائي، فهذا النوع من المنهج ينشأ من السير الطبيعي للعقل حين يعمل بصورة مرتبة من غير أن يستند إلى أصول منهجية جاهزة أو قواعد مسطّرة مسبقاً، إذ يرسم العقل لنفسه طريقاً خاصاً في التفكير

والاستدلال. إلا أنَّ هذا المنهج، على الرغم ممَّا يتسم به من عفوية ومرونة، يظل محفوفًا بإمكانية الوقوع في الخطأ، ذلك أنَّ تفكير الفرد الواحد -مهما بلغ من العمق- لا يمكن أن يعادل تفكير جماعة من العلماء الذين أسهموا عبر دراسات متخصصة ومتراكمة في بناء المناهج العلمية وتقعيدها.

ومن هنا جاءت مناهج البحث العلمي ثمرة لجهود جماعية قام بها عدد كبير من الباحثين والمنهجيين، وهو ما أكسبها قدرًا عاليًا من الدقة والضبط، وجعل تطبيقها يضفي على نتائج البحوث العلمية درجة معتبرة من الموثوقية والموضوعية. وبناء عليه، يُنظر إلى المنهج بوصفه الأداة الأساسية التي يعتمد عليها البحث العلمي في الكشف عن المعارف واستنباط الحقائق وصياغة القوانين التي يسعى إلى إبرازها وتحقيقها، وغالبًا ما يتوقف الحكم على سلامة أيِّ بحث علمي وصحة نتائجه على مدى سلامة المنهج الذي وُظف في إنجازه.

وضمن هذا الإطار، يعرف عبد الرحمن بدوي المنهج بأنه فنّ التنظيم السليم لسلسلة من الأفكار، سواء كان الهدف من ذلك الوصول إلى حقيقة نجهلها أو البرهنة على حقيقة نعرفها. قصد إقناع الآخرين بها، ويبرز هذا التعريف الدور المركزي للمنهج في توجيه التفكير وضبطه، وتحويله من نشاط ذهني مبعثر إلى ممارسة عقلية منظمة.

وإذا دُعينا إلى الاستنتاج من هذه المفاهيم، فإنَّه يغنيانا أن نستنتج أنَّ المنهج العلمي ليس هو البحث العلمي ذاته، وإنَّما هو الأداة التي من خلالها يتم الفعل العلمي الذي يقود إلى الحقائق والظواهر موضوعات الدراسة، وعلى هذا الأساس، بات في خبر الكثرين خاصة منهم الإبستمولوجيين أنَّ صحة البحث العلمي وصحة ما يتوصل إليه من نتائج إنما هو مرهون بصحة المنهج العلمي المستخدم، وذلك لأنَّ المنهج العلمي يحوي مجموعة من الخصائص التي بدورها تجعل البحث العلمي في منأى عن الكثر من السقطات والزلات غير المقبولة إبستمولوجيًا، وعليه؟، ساعمد في هذه الدراسة البحثية إلى عرض عوائق المنهج في علم الاجتماع.

ولذلك، يصبح من الضروري استحضار حقيقة جوهرية مفادها أنَّ الظاهرة الاجتماعية لا تُقاس بالظاهرة الطبيعية ولا تخضع للقوانين ذاتها التي تنتظم بها الظواهر الفيزيائية أو البيولوجية؛ فإذا كان تطبيق المنهج العلمي على الظواهر الطبيعية يتم بقدر كبير من السهولة والدقة بحكم قابليتها للملاحظة المباشرة والتجريب وإعادة التحقق، فإنَّ مقارنة الظاهرة الاجتماعية تضع الباحث أمام جملة من التعقيدات والعقبات المنهجية؛ فالمجتمع ليس معطى ثقافيا وكيانا حيًا يتشكّل من أفعال البشر وتصوراتهم وقيمهم ويتأثر بالسياقات التاريخية والثقافية والنفسية المتغيرة، لتنشأ بذلك معيقات المنهج في علم الاجتماع من الخصائص

الذاتية للظاهرة الاجتماعية نفسها بما تحمله من تعدد في الدلالات وتشابك في العوامل وصعوبة في العزل والضبط؛ فالموضوع الاجتماعي غالبا ما يكون متحركا ومتغيرا ومحتملا بالمعاني الرمزية، الأمر الذي يجعل إخضاعه لإجراءات منهجية صارمة -على غرار ما هو معمول به في العلوم الطبيعية- مسألة إشكالية. وعليه، فإنّ التساؤل عن معيقات المنهج في علم الاجتماع لا ينفصل عن طبيعة الظاهرة الاجتماعية ذاتها، بقدر ما يعكس وعيا نقديا بحدود المنهج العلمي وإمكاناته في دراسة الواقع الاجتماعي المعقّد؟.

2.2. عوائق المنهج في علم الاجتماع:

يواجه البحث العلمي -بوجه عام والبحث الاجتماعي والإنساني على نحو أخص- جملة من العوائق المركّبة التي تتقاطع فيها العوامل المعرفية مع الشروط النفسية والمؤسسية والثقافية. ولعل من أبرز هذه العوامل هيمنة التفكير النمطي الذي يقيّد أفق الباحث داخل قوالب جاهزة ويحول دون انفتاحه على إمكانات جديدة للفهم والتفسير، فيعيد إنتاج الأحكام المسبقة بدل مساءلتها ويضاف إلى ذلك ثقل البيروقراطية التي كثيرا ما تُفرّغ الجهد البحثي من حيويته عبر التعقيدات الإدارية والقيود التنظيمية التي تعرقل الوصول إلى المعطيات أو تؤخّر إنجاز الدراسات؛ فتجعل البحث أسير الإجراءات بدل أن يكون فعلا معرفيا حرا.

كما يشكّل الانتماء المذهبي أو الإيديولوجي أحد العوائق الخفية حين يتسلل إلى وعي الباحث ويوجّه اختياراته المنهجية وقراءاته للمعطيات، فيغدو البحث خاضعا لمنطق التبرير بدل منطق التفسير العلمي، ولا يقل تأثير جنس الباحث وانتماؤه الوجداني أو القلبي أهمية عن ذلك، إذ قد يؤثر موقعه الاجتماعي والثقافي ودرجة قربه أو بُعده عن موضوع الدراسة في صياغة الأسئلة وتفسير النتائج، بما قد يهدّد مبدأ الحياد والموضوعية.

ومن جهة أخرى، تتمثّل درجة استجابة المبحوثين لمتطلبات البحث عاملا حاسما في جودة النتائج، إذ إنّ ضعف التعاون أو الخوف من الإفصاح أو تقديم معطيات غير دقيقة، كلها أمور تُربك المسار المنهجي وتحدّ من مصداقية الاستنتاجات ويُضاف إلى هذه المعوقات جميعها إشكال آخر لا يقل خطورة يتمثّل في غياب آليات تطبيق نتائج البحوث بعد إنجازها، حيث تبقى الكثير من الدراسات حبيسة الرفوف والمؤسسات الأكاديمية، دون أن تجد طريقها إلى الواقع الاجتماعي الذي أُنجِزت من أجله (عبد الرحيم عسيلان، 2007، ص68)، وإزاء هذه الحقيقة وطبيعة المشكلات التي تواجه البحث العلمي في العلوم الاجتماعية نذكر ما يلي:

1.2.2. خاصية التعقيد:

تنبوّ العلوم الاجتماعية والإنسانية، على اختلاف مجالاتها وتعدّد فروعها، مكانة لا تقل أهمية عن مكانة العلوم الطبيعية؛ إذ تشترك معها في اعتمادها على التفكير المنظم والسعي المنهجي إلى الفهم والتفسير، وليس صحيحا ما يذهب إليه بعضهم من حصر المنهج العلمي أو الطريقة العلمية في نطاق العلوم الطبيعية والتطبيقية وحدها، ذلك أنّ هذه الطريقة في

جوهرها قابلة للتوظيف في مختلف الحقول المعرفية، بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع مراعاة خصوصية موضوعها وأدواتها.

غير أنّ الفارق في درجة الدقة والصرامة بين نتائج العلوم الطبيعية ونتائج العلوم الاجتماعية لا يعود إلى قصور في المنهج ذاته، بقدر ما يرتبط بطبيعة الإشكالات التي يعالجها البحث الاجتماعي؛ فالظواهر الاجتماعية تتسم بدرجة عالية من التعقيد وتتشابك في تكوينها أسباب متعددة يصعب عزلها أو التحكم فيها؛ لأنها تنبثق من السلوك الإنساني بما يحمله من أبعاد نفسية وثقافية وقيمية متداخلة، ومن ثَمَّ، فإنّ تطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية يظل ممكنا وضروريا، غير أنّه يقتضي مرونة منهجية ووعيا نقديا يراعي خصوصية الظاهرة الإنسانية ويُدرّك حدود التفسير والدقة في دراسة واقع يتسم بالحركية والتغيّر المستمر.

2.2.2. صعوبة التجريب:

يتأثر الوضع التجريبي في البحث الاجتماعي في كثير من الأحيان بفعل المراقبة والملاحظة ذاتها التي يمارسها الباحث؛ إذ لا يقف حضور البحث عند حدود الرصد المحايد، بل قد يسهم في إحداث تغيير ملحوظ في سلوك الأفراد والجماعات الخاضعين للدراسة؛ فمجرد وعي الفاعلين الاجتماعيين بأنهم موضوع للملاحظة قد يدفعهم إلى تعديل تصرفاتهم أو إعادة تشكيل أنماط سلوكهم، بما يربك النتائج ويحدّ من موضوعيتها، ويزداد الأمر تعقيدا حين تصبح الملاحظة ذاتها عملية صعبة أو غير ممكنة في بعض السياقات الاجتماعية، سواء بفعل العوامل الثقافية أو الأخلاقية أو الرمزية التي تحيط بالظاهرة المدروسة. (بن بعطوش، 2012)

وانطلاقا من ذلك، يتعذر إخضاع الظاهرة الاجتماعية للتجريب المخبري الصارم كما هو الشأن في العلوم الطبيعية، نظرا لاستحالة عزل المتغيرات الاجتماعية والتحكم فيها داخل فضاء مغلق ومضبوط. وحتى التجربة بمفهومها الواسع غير المخبري التي تُفهم بوصفها عملية اختبار للفروض عبر الواقع الاجتماعي نفسه تظل بدورها محدودة الإمكان أمام تعقّد الظواهر الإنسانية وتشابك أسبابها، فالمجتمع ليس حقلا للتجريب المعاد إنتاجه متى شاء الباحث، وإنّما كيان حيّ ومتغير، ما يجعل اختبار الفرضيات فيه عملية محفوفة بالقيود وتفرض على البحث الاجتماعي اعتماد مقاربات منهجية بديلة أكثر مرونة وملاءمة لطبيعة الظاهرة المدروسة.

3.2.2. خاصية عدم التجانس:

لا تتطابق الظواهر الاجتماعية تطابقا تاما ولا تتكرر بالصورة نفسها التي تسمح بقياس إحداها على الأخرى قياسا مباشرا أو آليا؛ فلكل ظاهرة سياقها التاريخي والثقافي والإنساني الخاص ولكل مجتمع شروطه التي تميّزه عن غيره، بما يجعل المقارنة الصارمة أو القياس الحرفي أمرا إشكاليا، ومن ثَمَّ، لا يصح أن تُقاس أحوال العمران بعضها على بعض قياسا مطلقا؛ لأنّ ما

يصلح لتفسير ظاهرة في مجتمع ما قد يفقد دلالته في مجتمع آخر، حيث تختلف البنى والقيم وأنماط التفاعل، لذلك يظل فهم الظاهرة الاجتماعية مرهونا باستيعاب خصوصيتها والانتباه إلى شروط نشأتها وتحولها، لا بإخضاعها لقوالب قياس جاهزة تتجاهل فرادتها وتعقيدها.

4.2.2. عدم تحرّي الموضوعية:

تعني هذه العملية الفصل بين الباحث وموضوع دراسته، بحيث يُصبح المبحوث محاطاً بهالة من الموضوعية تتيح للباحث الملاحظة الدقيقة والتحليل المنهجي بعيداً عن تأثيراته الذاتية، وهذا الفصل ممكن التحقيق نسبياً في دراسة الظواهر الطبيعية، حيث يكون العالم قادراً على الرصد والتحكم في المتغيرات وإجراء التجارب بمعزل عن تأثيراته الشخصية، أمّا في البحث الاجتماعي، فالأمر أكثر تعقيداً؛ إذ يصعب إقامة هذا الحاجز بين الباحث والظاهرة، فالتفاعل بين الإنسان والباحث لا يُمكن تجاهله، كما أنّ سلوك الأفراد والمجتمعات يتأثر بحضور الباحث وبطريقة ملاحظته، لذلك تصبح مسألة تحقيق درجة عالية من الموضوعية في العلوم الاجتماعية تحدياً أكبر بكثير مقارنة بالبحث في الظواهر الطبيعية؛ حيث تتشابك العوامل الإنسانية والثقافية والنفسية وتتحرك في فضاء يصعب ضبطه والتحكم فيه بشكل كامل، مما يجعل دراسة الواقع الاجتماعي رحلة دقيقة تحتاج إلى وعي دائم بحدود الموضوعية الممكنة. (عبد الرحمان ويدوي، دت، 148).

5.2.2. المسألة التنبؤية:

لعلّ من المآخذ التي يثيرها المهتمون بمسألة البحث العلمي أنّ الصرامة المطلقة التي تُسند بها الممارسة العلمية في اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر لا تنطبق دائماً على الواقع كما هو متصور؛ فالقوانين العلمية -على الرغم من قدرتها على تفسير الظواهر العامة- لا تتسم بالحتمية المطلقة في كل الحالات الجزئية، فهي تقدم إطاراً احتمالياً يمكن من خلاله التنبؤ بسلوك الظواهر في العموم، غير أنها لا تكفل التوقع الدقيق لكل حالة فردية على حدة، وكمثال: يوضّح القانون الكوني للجاذبية أنّ الأجسام تميل إلى السقوط نحو الأرض، غير أنه لا يضمن أنّ تفاحة معيّنة ستسقط دوماً في مكانها المحدد، فقد يحدث أن تُلْتَقِط أو تُحْرَك قبل وقوعها، أو تتغير ظروف سقوطها (E.carr, 1962. P187)، ومن هذا المنطلق، فإنّ القوانين العلمية مهما بلغت من القوة والتعميم تظل عاجزة عن ضمان الصرامة المطلقة والتنبؤ الدقيق في كل حالة فردية وهو ما يدعو الباحثين إلى التعامل معها بفهم محدوديتها واحترام طابعها الاحتمالي عند تفسير الظواهر وتطبيقها في الدراسات العلمية.

تنبيه: هذه الصعوبات والعوائق التي تعيق تطبيق المنهج العلمي على الظاهرة الاجتماعية هي عيّنة؛ مما جعل المناهج في علم الاجتماع تتعدد حتى قيل عن علم الاجتماع أنه كثير المناهج.

3.2. تعدّد المناهج في علم الاجتماع:

من البديهي أن تتباين التصنيفات بين المنظرين عند محاولة ترتيب أيّ موضوع، وأن تتعدد طرق تصنيف موضوع واحد بحسب المعيار الذي يعتمدونه في التقييم وينطبق هذا التنوع بشكل خاص على تصنيف مناهج البحث العلمي، حيث قد يُنسب العنوان نفسه إلى منهج ما في أكثر من معيار تصنيف تبعاً للانتماء المرجعي لذلك المعيار.

فالمنهج الذي يختاره الباحث لا يتحدد عشوائياً، بل يتشكل وفق نوع البحث ذاته، سواء أكان نظرياً أم تطبيقياً، أم اتبع الأسلوب العلمي التراتبي، كما يتأثر بطبيعة الموضوع أو عنوان الدراسة أو أهدافها التي تُحدد مسبقاً وفق معضلة البحث وتثبت عادة في صدر البحث أو مقدمته، وبناء على ذلك، يمكن القول أنّ اختيار المنهج لا يخضع بالكامل لإرادة الباحث، بل يتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الخارجية المحيطة بالدراسة، بما في ذلك طبيعة الظاهرة المدروسة، ومتطلبات البحث والموارد المتاحة، الأمر الذي يجعل من عملية اختيار المنهج خطوة دقيقة تتطلب وعياً منهجياً شاملاً. (فلاحي والحسيني، 2011).

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول أنّ وضع العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية يُعدّ أمراً محجفاً بحقها، ذلك أنّ مثل هذه المقارنات غالباً ما تُجرى من دون إدراك شامل لطبيعة كل من هذين النوعين من العلوم، فالعلوم الاجتماعية تقوم على مجموعة من الفرضيات المنهجية المحددة لها، ولها مزاعمها وأساليبها الخاصة التي تختلف بالضرورة عن تلك المعتمدة في العلوم الطبيعية والتميز بين النوعين واضح: فبينما تهتم العلوم الطبيعية بدراسة الظواهر الثابتة نسبياً أو القابلة للتكرار، تتناول العلوم الاجتماعية ظواهر دائمة التغير، متشابكة ومعقدة تتداخل فيها العوامل الإنسانية والثقافية والنفسية والاجتماعية. (sociala، دت). وعليه، فإنّ أيّ استخدام للعلوم الاجتماعية أو تطبيقها البحثي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الفرضيات المعلقة على جوانبها المختلفة، بما يتيح فهمها بشكل متوازن ويهدف هذا البحث من خلال هذا الإطار إلى تقديم تفسير عن واقع هذه العلوم بصورة مبسطة وفي الوقت نفسه شاملة مع التركيز على مفهوم التعدد المنهجي أو ما يُعرف بـ the methodology of triangulation. وتأسيساً على ذلك، تبرز أسئلة مركزية: من أين ينبع تعدد المناهج في العلوم الاجتماعية؟ ولماذا يظهر هذا التعدد بصورة خاصة في علم الاجتماع؟ هذه الإشكالية المنهجية تتيح فهماً أعمق لطبيعة البحث الاجتماعي وتوضح العلاقة بين تعقيد الظواهر الاجتماعية وتنوع الأدوات والأساليب التي يسعى الباحث من خلالها إلى تفسيرها وتحليلها؟

يوجد نمطان من المعرفة: إمّا المعرفة الاستقرائية والاستقراء وإمّا المعرفة الاستنباطية، والاستنباط (*) وبناء على ذلك، لا تتضمن العلوم الطبيعية والإنسانية سوى الاستقراء، والمعرفة

العلمية الاستقرائية، ولا مجال فيها لأيّ منهج آخر غير المنهج الاستقرائي وكذلك لا تتضمن علوم الرياضيات وعلوم المنطق سوى الاستنباط، والمعرفة الاستنباطية، ولا مجال فيها لأيّ منهج آخر غير المنهج الاستنباطي.

إذن، ما معنى التعدد المنهجي؟ إنه ينبثق من معضلة علمية تاريخية بالذات من امتلاك البشر لنمطين من المعرفة، فكيف ذلك؟

- المعضلة العلمية التي ينبثق تعدد المناهج منها:

لمجرد أن يمتلك الإنسان معرفتين: واحدة استقرائية، والثانية استنباطية، وقعت الواقعة العلمية وبرزت معضلة علمية لا حل بشري لها، فأَيّ معرفة من المعرفتتين هي صحيحة؟ على هذا الأساس، تعدّ المعضلة العلمية المستحيلة كل من نفسها في محاولات منهجية، دائمة ومستمرة أخذة على عاتقها مهمة نقد المعرفة الاستقرائية والدعوة إلى المعرفة الاستنباطية في العلوم الطبيعية والإنسانية، مع أنّ هذه العلوم في طبيعتها وطبيعة موضوعها استقرائية ولا مجال فيها لغير المنهج الاستقرائي، ولكن، هل تنجح تلك المحاولات في تقديم البديل المنهج للاستقراء؟ بالتأكيد لا، وما ينتج عنها سوى انتقال نقد الاستقراء إلى المعرفة الاستقرائية ذاتها التي تتطور وتتغير وتتعدد وتصبح أكثر مناعة من خلال النقد الذي توجهه بدورها إلى المعرفة الاستنباطية، وفي هذا الإطار، تعدد المناهج الاستقرائية في العلوم الطبيعية والاجتماعية (بدر، 1994، ص 45).

وللإجابة عن التساؤلات التالية عن تطبيق التعدد المنهجي، فنحن نرى أنّ هناك منهجين رئيسيين هما: المنهج الكميّ *la method quantitative* والمنهج الكيفي *la method qualitative*، ويندرج تحت كل منهما عدد من المناهج الفرعية، وفي كل الأحوال، لا يعدّ التعدد المنهجي جديداً، إذ إنّ الكتابات المثابرة عنه في العلوم الاجتماعية بدأت تظهر في السبعينات الميلادية، أمّا في العلوم الطبيعية، فإنّ توظيفه فعليا له تاريخ طويل.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أنّ تعدد المناهج في دراسة الظواهر الاجتماعية يتأرجح في العلوم الاجتماعية بين قطبي المنهجية هما: المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فعلى الرغم من أنّ الغالبية العظمى من الباحثين يميلون إلى المنهج الكمي وهي تلك المناهج التي تقوم على تكميم وقياس الظاهرة الاجتماعية وتبني إزاءها الأساليب الإحصائية (Jean, 1998. P3)، للأساليب الإحصائية إلا أنّ ذلك لا وهناك فرق واضح يقلل على الإطلاق من شأن المنهج الكيفي في العلوم الاجتماعية بين استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي.

2.1.3. المنهج الكيفي: عادة ما يُستخدم المنهج الكيفي لاستكشاف الخصائص الأساسية والضرورية للظواهر الاجتماعية مستهدفا الوصول إلى فهم عميق لطبيعة الواقع المدروس. ويصاحب هذا المنهج مجموعة من الأدوات والتقنيات البحثية التي تعكس طابعه الاستكشافي، مثل: المنهج الإثنوغرافي الذي يتيح دراسة المجتمعات والثقافات من داخلها ومنهج دراسة الحالة

الذي يركّز على تحليل الظواهر في سياقاتها الحقيقية، إلى جانب المقابلات العميقة والملاحظة بالمشاركة والتي تتيح للباحث الانغماس في البيئة المدروسة والتفاعل معها مباشرة، ويستند المنهج الكيفي في جوهره إلى مبدأ الاستقراء؛ إذ يبدأ من ملاحظات محددة وحالات ملموسة، لينتقل تدريجياً إلى استنتاجات أكثر شمولية، مما يمكن الباحث من بناء فهم غني ومتعدد الأبعاد للظواهر الاجتماعية المعقدة. (ياسين ونجيب، 1978، ص45).

يظل الجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي أساساً لتصنيف المناهج العلمية، ومن هنا جاءت صياغتها بصيغة الجمع، حيث يمثل الكم والكيف روحاً وفلسفة متأصلة في بعض المناهج البحثية. فبموجب هذا التمييز، يُقال عن بعض المناهج أنّها كمية، بينما تُوصف أخرى بأنها كيفية، غير أنّ الفهم العملي والتقني لهذه التصنيفات يختلف بين علماء الاجتماع الذين لا يتفقون دائماً على عدد المناهج التي ينبغي اعتمادها في البحث الاجتماعي.

وتباين المناهج بحسب طبيعة الموضوع قيد الدراسة، إذ لكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستعين بها الباحث في مجال تخصصه، وإذا كان من الضروري تجنّب المناهج الخاطئة التي لا تؤدي إلى نتائج صحيحة، فإنّ الباحث يحرص على تبني المناهج العلمية المجربة ويعمل على إجادة استخدام الأسلوب الأنسب لكل قضية؛ فحين يكون موضوع البحث تاريخياً، يتعيّن عليه الاعتماد على المنهج التاريخي، أمّا إذا كان البحث يركّز على دراسة ظاهرة اجتماعية معيّنة تتجلى في تصرفات الأفراد وردود أفعالهم، فإنّ منهج دراسة الحالة يصبح الخيار الأمثل، وفي بعض المواقف قد يجد الباحث نفسه مضطراً لاستخدام منهجين أو أكثر، كل ذلك بحسب طبيعة المشكلة وتعقيدها، إذ يفرض التعدد المنهجي نفسه أحياناً كضرورة لمعالجة الظواهر الاجتماعية المركبة بدقة وشمولية. (بحوش والذنيبات، 2007، ص102).

لكن لو ابتعدنا عن هذا الجدال والاختلاف، وعُدنا إلى ما هو تقني وإجرائي، لوجدنا المناهج العلمية على الأقل كما تتعامل به الكثير من البحوث الاجتماعية التي يمكن إخضاع الظاهرة الاجتماعية لا تخرج عن كونها أربعة مناهج نُوردها كما يلي:

2.3.2. المنهج التاريخي: يركّز المنهج التاريخي على دراسة ظاهرة أو مشكلة قد وقعت في الماضي، لكنها ما زالت تمتد وتؤثّر في حاضرنّا، مستهدفاً فهم جذور الحاضر عبر سياقه الزمني. وعادة ما يرتبط هذا المنهج بعلم التاريخ ذلك الاختصاص المعرفي الذي يتخذ من الحوادث الماضية موضوعاً رئيساً لدراساته ويستند في جوهره إلى عملية التأريخ (Historiographie) فالحاضر والوضع الراهن لا يمكن استيعابهما إلا من خلال فهم ماضيهما وجذوره التاريخية، ومن ثمّ، يضطر علم الاجتماع في كثير من الحالات إلى العودة إلى دراسة الظاهرة الاجتماعية أو المسألة الثقافية انطلاقاً من تاريخها ومسار تطورها.

وضمن هذا السياق، يصبح المنهج التاريخي أداة جوهرية لفهم الظاهرة الاجتماعية من منظور امتدادها الزمني، إذ يمكن من خلاله تتبع تطوراتها وتحليل أسبابها وعلاقاتها المتشابكة عبر العصور. ومن هنا تنبع المقولة الشهيرة: "التاريخ مخبر علم الاجتماع" التي تؤكد على أنّ فهم الحاضر يتطلب قراءة دقيقة لماضيه، وقد ذهب ابن خلدون أبعد من ذلك محدداً معنيين للتاريخ: الأول الظاهر، وهو ما يختص بأخبار الأمم والدول والقرون السابقة، والثاني: الباطن والحقيقي الذي يقوم على نظر وتحقيق وتحليل للكائنات ومبادئها، وفهم دقيق لكيفيات الوقائع وأسبابها العميقة، ليبقى المنهج التاريخي أداة مركزية للباحث الاجتماعي تساعده على ربط الظواهر الاجتماعية بحركتها الزمانية وفهم الحاضر في ضوء ماضيه، بما يمنحه رؤية أكثر عمقا وشمولية. (ابن خلدون، دت، ص3).

يعتمد المنهج التاريخي على مجموعة من الأهداف الجوهرية التي توجه استخدامه وتحدد فعاليتها في دراسة الظواهر والمواقف الإنسانية عبر الزمن، فأول هذه الأهداف يتمثل في التحقق من صحة أحداث الماضي والتأكد من دقتها، بما يضمن عدم الانحراف عن الواقع التاريخي، أما الهدف الثاني، فيتمثل في الكشف عن أسباب الحوادث، من خلال ربطها بما سبقها أو بما عاصرها من أحداث لإبراز العلاقات المتشابكة بين الظواهر والأحداث عبر الزمن. أما الهدف الثالث، فيكمن في الكشف عن معنى الحادثة ومغزاها، بما يتيح فهما أعمق لدوافعها وتداعياتها، وعلاوة على ذلك، فقد مكّن المنهج التاريخي الباحثين من الوصول إلى معرفة دقيقة للحقائق العلمية والتاريخية وفهم أصل وغاية القوانين والمبادئ عبر مختلف مراحل التطور الإنساني، بحيث أصبحت دراسة الماضي عملية علمية منهجية قائمة على التحليل الدقيق والربط المنطقي بين الوقائع، مما يحقق للباحث صورة متكاملة وصحيحة عن ماضي الإنسانية وعلاقاته بالحاضر. (أنجلس، 2004، ص105).

وتزداد أهمية المنهج التاريخي واتساع مجال استفادته كلما اتجه البحث العلمي نحو دراسة الظواهر والأفكار والنظريات في عمقها وجذورها، فالقيم التي تحملها هذه الظواهر والمفاهيم لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها الزمني وتاريخ تطورها، إذ يعود أصل معظم الأفكار والنظريات في العلوم الاجتماعية والإنسانية -بل وحتى في بعض مجالات العلوم الطبيعية- إلى أسس تاريخية تشكل نقطة انطلاق لفهمها الراهن، فأضحى المنهج التاريخي ضرورة علمية ومنهجية راسخة تتيح للباحثين تتبع أصول المفاهيم وربطها بسياقاتها السابقة لتقديم قراءة متكاملة وعميقة للوقائع العلمي والاجتماعي ولتأسيس الدراسات والبحوث على قاعدة معرفية متينة مستمدة من جذورها التاريخية.

3.3.2. المنهج التجريبي:

يُعد هذا المنهج من أبرز مناهج البحث العلمي، إذ يقوم جوهرها على التجربة كأداة للحصول على معلومات دقيقة حول الظاهرة محل الدراسة. فالتجربة تشكل الأساس الذي تُستقى منه

البيانات والمعطيات وهي الوسيلة التي تتيح للباحث التحكم في المتغيرات المختلفة المرتبطة بالموقف المدروس، فالبحث التجريبي يُعرّف بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يعتمد التجربة لاختبار فرضية محددة تهدف إلى تحديد العلاقة بين عاملين أو متغيرين. ويتم ذلك عبر دراسة مواقف متقابلة، يُضبط فيها جميع المتغيرات الأخرى ويترك للمتغير محل الدراسة حرية التأثير، ما يمنح الباحث القدرة على استنباط نتائج دقيقة وعلاقات سببية موثوقة بين الظواهر ويضيف على البحث العلمي طابعا منهجيا صارما ودقيقا (Angers, n d. p60)

يهدف المنهج التجريبي بحسب تعريفه العلمي إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تؤكد مكانته الراسخة بين مناهج البحث العلمي؛ فهو يقوم على أساس الدقة والموضوعية ويسعى إلى إقامة روابط واضحة بين الظواهر أو المتغيرات، بحيث يمكن للباحث تفسير العلاقة بين السبب والنتيجة بشكل موثوق، ومن خلال هذا المنهج، يتحقق للعلماء القدرة على اختبار الفرضيات، وملاحظة تأثير العوامل المختلفة بدقة، ما يعزز من صرامة النتائج ويكسب البحث طابعا تجريبيا علميا قادرا على التفسير والتنبؤ بسلوك الظواهر ضمن الحدود الممكنة للمتغيرات المدروسة (Angers, n d. p102).

يتجلى المنهج التجريبي في البحوث والدراسات القانونية كأحد الميادين الأصلية لتطبيقه، حيث هنا بدأت تزدهر النزعة العقلية العلمية القائمة على الموضوعية والملاحظة الدقيقة والتجريب المنظم، فتتقدم على حساب النزعات الفلسفية التأملية والميتافيزيقية التي كانت سائدة سابقا، ولا شك أنّ تأثير هذا المنهج لم يقتصر على العلوم القانونية، بل امتد إلى مجال علم الإدارة، لا سيما بعد بروز مفهوم الإدارة العلمية، حيث أصبح بالإمكان دراسة ظاهرة الإدارة ضمن شبكة مترابطة من العلاقات الدقيقة، متكاملة مع علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا، ومن خلال هذا التكامل، يتيح المنهج التجريبي للباحثين فهم العمليات الإدارية بشكل منهجي موضوعي قائم على القياس والتحليل والملاحظة المباشرة، بما يعزز من دقة النتائج وعمق رؤيتهم للواقع الاجتماعي والتنظيمي.

4.3.2. المنهج الوصفي:

نظرا لتعقيد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية وخصوصياتها التي تعيق في كثير من الأحيان تطبيق المنهج التجريبي عليها، ظهر منهج بديل تميل إليه البحوث الاجتماعية بشكل واسع، وهو المنهج الوصفي (Méthode descriptive) ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في ميدان العلوم الاجتماعية لما يمتاز به من خصائص تتلاءم مع طبيعة الظواهر الاجتماعية وتعقيداتها، إذ يتيح للباحث تحليل الظواهر وتفسيرها بطريقة منهجية دقيقة.

ويتمتع المنهج الوصفي بمزايا عديدة، أبرزها القدرة على الرصد والمتابعة الدقيقة للظاهرة على مر الزمن، وبكافة أبعادها وطرقها المختلفة. كما يتيح التعرف على العوامل المسببة للظاهرة وفهم حاضرها بصورة معمقة، بل والتنبؤ بمستقبلها استناداً إلى تحليل الاتجاهات والعلاقات بين متغيراتها، فأضحى المنهج الوصفي أداة محورية للباحث الاجتماعي تساعده على بناء صورة شاملة ومتوازنة للواقع الاجتماعي، تجمع بين الدقة العلمية وعمق الفهم التحليلي. ومن ثم، فالمنهج الوصفي يصلح أن يكون منهجاً علمياً فيه الوصف كبديل عن التجربة المخبرية؛ فهو المنهج الذي يتبع آليات محددة ودقيقة من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في التطوير والتعبير وعليه، لم تكن هناك آلية وتقنية وصفية واحدة وإنما تقنيات عديدة يمكن التعامل بها في المنهج الوصفي ومنها ثلاثة رئيسة:

- الدراسة المسحية.

- دراسة حالة.

- أسلوب التقارير السردية (غريب، دت، ص72).

وإجمالاً، يظل المنهج الوصفي من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الكيفية، كما أشرنا سابقاً، لما يتيح من فهم عميق للظواهر الاجتماعية والإنسانية دون الانغماس في الأساليب الإحصائية المعقدة، فالباحث في هذا المنهج يبتعد عن التقديرات الرقمية والجداول الإحصائية مكتفياً برصد الظاهرة بعناية وجمع المعلومات والحقائق المتعلقة بها مع التركيز على سياقها الطبيعي وظروفها الخاصة، ومن خلال هذا الرصد الدقيق والملاحظات المباشرة، يستطيع الباحث استنباط علاقات الظواهر وتحليل أبعادها المختلفة، بما يمنحه قدرة على تفسير الواقع الاجتماعي وفهم تفاصيله الدقيقة، دون فقدان الطابع الشامل والمتكامل للبحث العلمي..

5.3.2. منهج المقارنة:

إنَّ المقارنة في مضمونها تعني الموازنة بين الظواهر أو العناصر المختلفة، أمّا الميثودولوجيا، فهي الأسلوب المنهجي المنظم لتحقيق هذا التوازن، ومن هنا يُعرف منهج المقارنة (Méthode comparative) كأحد أبرز المناهج العلمية المستخدمة على نطاق واسع في مختلف التخصصات، وخصوصاً في العلوم الاجتماعية، ويذهب بعض الباحثين إلى حدِّ القول أنَّ منهج المقارنة يقترب أحياناً من حدِّ التطابق مع المنهج العلمي نفسه، بحيث يُعدُّ أداة أساسية لا غنى عنها في التحليل المنهجي للظواهر.

وبشكل عام، تقوم طريقة المقارنة على إجراء دراسة متأنية بين ظاهرتين، سواء أكانتا اجتماعيتين، اقتصاديتين، أم حتى طبيعيتين، بهدف الوصول إلى حكم معيّن حول موقع الظاهرة في المجتمع أو فهم ديناميات تطورها، ويعتمد هذا الحكم على تحليل عناصر التشابه والاختلاف بين الظاهرتين المدروستين، أو بين مراحل تطور ظاهرة واحدة، بما يوفر للباحث

إطارا واضحا لفهم العلاقات والارتباطات بين المتغيرات ويُمكنه من استخلاص استنتاجات دقيقة ومنهجية حول الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي محل الدراسة (ربحي، دت، 32). وعلى الرغم من أنّ المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة، مثل: المنهج التحليلي حتى أنّ الكثير من الباحثين يقيمون دراستهم على منهج يطلق على منهج التحليل المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية، ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي أو المنهج التجريبي والبعض ذهب إلى المنهج المقارن "منهج شبه تجريبي يعدّ كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان (الرشيدي، 2000، ص80).

4- خاتمة:

وختاماً لهذا العرض المختصر الذي تناولناه حول المناهج المتبعة في علم الاجتماع وأبرز المعرفلات التي تواجه تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية، يتضح جلياً أهمية التمسك بالأسلوب العلمي في البحث، ومهما تنوعت الطرق والخطوات. فإعداد بحث علمي جيد في أيّ مجال من مجالات المعرفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اعتمد الباحث على منهجية واضحة ومنظمة تحدد له مسار العمل البحثي وتوفّر له معايير دقيقة لقياس النتائج ومقاييس لضبط صحتها، فالدراسة العلمية ليست مجرد جمع للمعلومات أو سرد للحقائق، بل هي عملية متكاملة تتطلب التقيد بضوابط دقيقة وتحليلاً منهجياً للظواهر، بما يضمن إنتاج بحث متماسك وغني بالمعلومات، ورأسخ النتائج يستطيع من خلاله الباحث تقديم إسهام علمي متين يضيف إلى المعرفة في مجاله.

ومن جهة أخرى، يتضح أنّ تنوع وتعدد مناهج البحث العلمي ليس مجرد تعددية شكلية، بل هو انعكاس لتقدم الفكر العلمي وقدرته على التكيف مع تعقيدات الواقع الاجتماعي والإنساني. وكل منهج من هذه المناهج يقدّم أدوات ومعارف وخبرات تسهم في إثراء البحث العلمي وتمكين الباحث من تحليل الظواهر بعمق وشمولية، ومع ذلك، فإنّ قيمة هذه المناهج لا تتجسد إلا عندما يكون الباحث واعياً لاختيار المنهج الملائم لطبيعة موضوعه وهدف دراسته، بحيث تتوافق أدواته وأساليبه مع خصائص الظاهرة المدروسة. ومن هذا المنطلق، يصبح الاختيار المنهجي الواعي شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة، ولضمان أن يكون البحث العلمي مساهمة حقيقية في التفسير والتطوير والإضافة المعرفية للعلم والمجتمع على حد سواء.

**

5- المصادر والمراجع:

1. ابن خلدون. (دت). مقدمة ابن خلدون (الإصدار 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
2. أحمد بدر. (1994). أصول البحث العلمي ومناهجه. الكويت: وكالة المطبوعات.
3. أحمد عبد الحكيم بن يعطوش. (2012). صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وآفاق المستقبل.
4. أحمد عياد. (2006). مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية.
5. بشير صالح الرشيد. (2000). مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة. (المجلد 1). الكويت: دار الكتاب الحديث.
6. حسن ياسين، ومحمد نجيب. (1978). أساليب البحث العلمي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
7. عبد الله عبد الرحيم عسيلان. (2007). لمحات في منهج البحث الموضوعي. السعودية: دار النشر الجامعي.
8. عبد الله إبراهيم. (2010). علم الاجتماع (السوسيولوجيا). بيروت: المركز الثقافي العربي.
9. عبد الله محمد عبد الرحمان، ومحمد علي يدوي. (دت). مناهج وطرق البحث الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعي.
10. عليان ربحي. (دت). مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الصفاء والتوزيع.
11. عمار بحوش، ومحمد محمود الذنبيات. (2007). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. غازي عناية. (دت). مناهج البحث العلمي في الإسلام (المجلد 1). بيروت: دار الجيل.
13. غريب عبد السميع غريب. (دت). البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والأمبريقية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
14. كريمة فلاح، وهيثم الحلي الحسيني. (2011). مقارنة إلى تصنيف مناهج البحث ومعالها البُعد المنهجي أنواع ومدى ملائمته. تاريخ الاسترداد 2025، من <http://alshirzi.com/world/artical/2011/764.htm>.
15. موريس أنجلس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، تدريبات علمية. (سعيد سبعون وآخرون، المترجمون) الجزائر: دار القصة.
16. ميشل مان. (1999). موسوعة العلوم الاجتماعية. (عادل مختار الهواري، المترجمون) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
17. Angers, M. (n d). *méthodologie des sciences Humaines*. Alger : , la initiation pratique, casbah.
18. E.carr. (1962). *what is history?* Alfred A.K Knopf,.
19. Grawitz (M). (1969). *Méthodes des sciences sociales*. paris: paris-Dalloz.
20. Jean. (1998). *claud conbessie, la méthode en sociologie*. Alger: casbah édition.
21. sociala. (دت). <http://www.sociala.com/vb/showthread.php?t=5022025>. تاريخ الاسترداد 2025.